برغليوت باركبو وجسمين رحمن

إعادة تشكيل نمط النمو

مجموعة بنايات سكنية شاغرة في توليدو بالقرب من مدريد، إسبانيا.

لحفز النمو، يجب على منطقة اليورو الجمع بين الإصلاح الهيكلي القوي وسياسات تعزيز الطلب

أدرك صناع السياسات الأوربيون منذ زمن طويل أن اقتصاد الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى تغييرات هيكلية أساسية. وإدراكا من الاتحاد الأوروبي بأن أوروبا لم تزل متأخرة عن الولايات المتحدة، أطلق استراتيجية لشبونة في عام ٢٠٠٠ لجعل المنطقة "الاقتصاد القائم على المعرفة الأكثر تنافسية وديناميكية في العالم، والقادر على النمو الاقتصادي القابل للاستمرار وتوفير وظائف أكثر وأفضل وتحقيق مزيد من التماسك الاجتماعي" بحلول عام ٢٠١٠.

وقبل وقت طويل من الأزمة الحالية، كتب جان كلود تريشيه، الذي كان رئيس البنك المركزي الأوروبي في ذلك الحين: "هناك أربع أولويات رئيسية للإصلاح في أوروبا، وهي حصول الناس على عمل، وزيادة المنافسة، وإطلاق إمكانات أنشطة الأعمال، ودعم الابتكارات" (OECD, 2005).

وتشير أبحاثنا في واقع الأمر إلى أن المكاسب التي تحققت على المدى الطويل من إصلاحات أسواق المنتجات والعمل كبيرة وتتيح فرصة نحن في حاجة ماسة إليها لزيادة إمكانات النمو في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء دفعة للإصلاح على مستوى الاتحاد الأوروبي في آن واحد يمكن أن ينشأ عنها آثار إيجابية في مختلف البلدان.

وتؤكد الأزمة المستمرة في منطقة اليورو على أهمية الإصلاحات ـ ولكنها تزيد أيضا من صعوبة تحقيقها. وبدون وجود سعر صرف مستقل، يجب أن تقوم الإصلاحات الهيكلية بالدور الرئيسي عندما يتعلق الأمر بتعديل الأسعار النسبية لفرادى البلدان. لكن غالبا ما تستغرق الإصلاحات وقتا لتؤتي ثمارها، والحاجة إلى النمو فورية. ونتيجة لذلك، لا بد من الجمع بين التغييرات الهيكلية على المدى الأطول وتدابير دعم الطلب على المدى الأقصر لتوليد النمو وفرص العمل في الوقت الحالي. ولترسيخ هذه الجهود واستعادة الثقة في جدوى الاتحاد النقدي، ينبغي على منطقة اليورو التحرك نحو اتحاد أكثر اكتمالا.

وقد اتخذ صناع السياسات الأوروبيون إجراءات غير مسبوقة لمواجهة الأزمة، سواء على المستوى المركزي أو القُطري. ورغم وجود عناصر الحل، هناك حاجة إلى مواصلة التنفيذ.

ما سبب المشكلة؟

يرجع ضعف النمو في بعض أجزاء منطقة اليورو إلى الاختلالات الشديدة في التدفقات التجارية والرأسمالية التي تراكمت بعد اعتماد العملة المشتركة وإلى نقاط الضعف التي نجمت عن ضعف القدرة التنافسية، لا سيما على صعيد العمل، كما ساعد على ذلك ارتفاع الأسعار وتكاليف العمل في بلدان الجنوب منذ بداية الاتحاد النقدي.

ويبدو أن المشكلات المتعلقة بسوق العمل معروفة جيدا. فتشمل، على سبيل المثال، مشكلات التوظيف والفصل من العمل، وارتفاع الحد الأدنى للأجور، ومركزية التفاوض على الأجور، وتقييد الحصول على الوظائف والوصول إلى بعض الأسواق.

وعلى صناع السياسات معالجة الاختلالات وضعف القدرة التنافسية من أجل زيادة النمو.

وخلال العقد الماضي، ذهبت بلدان منطقة اليورو في اتجاهات مختلفة سعيا إلى تحقيق النمو، حيث قادت الصادرات النمو في بلدان شمال منطقة اليورو، بينما اعتمدت بلدان الجنوب، كاليونان وإسبانيا، على الطلب المحلي. وليس من المستغرب أن هناك اختلافا في التطورات التي شهدتها أرصدة الحسابات الجارية والأسعار النسبية، بما في ذلك الأجور الاسمية، فيما يعد بالفعل منطقتين فرعيتين — الشمال والجنوب. فقد تم تمويل الطلب في بلدان الجنوب أساسا عن طريق الاقتراض من بلدان الشمال. وحققت بلدان الجنوب عجزا كبيرا في الحساب الجاري، بينما حققت بلدان الشمال فائضا.

وعندما حلت الأزمة، تضررت بلدان الجنوب من ناحيتين. فقد كان عليها أن تبدأ في تخفيض الاختلالات المتراكمة، حيث تباطأت التدفقات الرأسمالية الخاصة والنمو الائتماني، مما أضر بالنمو. وفي الوقت نفسه، بدأت الأسواق في التمييز بين بلدان الفائض وبلدان العجز، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف اقتراض القطاعين الخاص والعام في بلدان العجز.

وكان جزء كبير من الوظائف الجديدة في بلدان جنوب منطقة اليورو في القطاعات المتأثرة بالدورة الاقتصادية، مثل العقارات، التي اعتلت موجة النمو الائتماني السريع الذي صاحب الانتعاش الاقتصادي.

وعندما نضب الائتمان وحل الركود العميق محل الانتعاش الاقتصادي، ارتفعت البطالة في بلدان جنوب منطقة اليورو. وأدت استراتيجية النمو المتباينة في منطقة اليورو إلى معاناة بلدان الجنوب من اختلالات كبيرة، وعبء دين لا يمكن الاستمرار في تحمله، وحيز محدود لتعديل السياسات. ورغم أن هذه البلدان عالجت بعض الاختلالات والفجوات التنافسية في السنوات الماضية، فقد تم تحقيق تحسن كبير من خلال التقليص التنظيمي للعمالة. وهناك حاجة إلى مزيد من التعديل في الأسعار النسبية. ولا تزال البطالة عند مستويات غير مسبوقة والوصول إلى الأسواق محدود للغاية. وبالتالي فإن توقعات النمو مخيبة للآمال (راجع الرسم البياني ١).

وهذه ليست مجرد صعوبات قصيرة الأجل: فهي عوائق أساسية للنمو طويل الأجل في منطقة اليورو. فعلى سبيل المثال، تعد أسعار الطاقة في إيطاليا من أعلى الأسعار في أوروبا، مما يعكس المنافسة المحدودة وعدم كفاية البنية التحتية؛ كما أن الإصلاحات التي تشهدها أسواق السلع والخدمات في إسبانيا لن تساعد فقط على زيادة إمكانات النمو فيها، بل ستعجل كذلك من تعافي معدلات التوظيف.

وقد منعت هذه العيوب الهيكلية منطقة اليورو من مواكبة الاقتصادات الرئيسية الأخرى — لا سيما الولايات المتحدة — على مدار العقود الثلاثة الماضية، رغم أن النمو في الاتحاد الأوروبي كان شاملا نسبيا. ويعكس الاتجاه الهبوطي للنمو في منطقة اليورو في معظم الحالات انخفاض نمو الإنتاجية، لا سيما في بلدان الجنوب. وإلى جانب ذلك، فإن انخفاض استخدام العمالة (أو ساعات العمل الإنتاجية) — أحد الجوانب الهيكلية في العديد من الاقتصادات الأوروبية — يفسر الكثير من الاختلاف في مستوى إجمالي الناتج المحلي للفرد بين منطقة اليورو والولايات المتحدة.

هل ستُحدث الإصلاحات العميقة فرقا؟

نظرا لأن الكثير من المشكلات الأساسية في منطقة اليورو هي أساسية بطبيعتها، فإن حلها يستلزم إصلاحا هيكليا — أي إجراء لحل المشكلات التي تتفاقم منذ فترة طويلة والتي تنشأ من خصائص أساسية معينة في الاقتصاد.

فعلى سبيل المثال، توصلت دراسات في أوروبا إلى أن الحماية الوظيفية القوية، وإعانات البطالة الأطول أمدا والأكثر سخاء، وأنظمة التفاوض الجماعي التي تفضل الأجور على التوظيف قد حدت من ارتفاع الإنتاجية، مما جعل النمو يظل منخفضا. ولجعل أرباب العمل أكثر استعدادا للتوظيف، يجب تغيير بعض الجوانب الهيكلية لسوق العمل، بما في ذلك تخفيض الحد الأدنى للأجور، وإلغاء مركزية التفاوض الجماعي، والإلغاء التدريجي للمهن المغلقة، وتخفيف الحماية الوظيفية، وزيادة التدريب الوظيفي. وتختلف هذه الإجراءات

على صناع السياسات معالجة الاختلالات وضعف القدرة التنافسية من أجل زيادة النمو.

عن سياسات الاقتصاد الكلي، والتي تنطوي على أدوات السياسة النقدية أو المالية، مثل تخفيض سعر الفائدة أو جعل الموازنة متوازنة.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أن إصلاحات سوق المنتجات، مثل تخفيض الحواجز أمام المنافسة وتحسين بيئة الأعمال، يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو إلى حد كبير. وإلى جانب زيادة النمو والتوظيف على المدى الطويل، يمكن أن تساعد إصلاحات سوق العمل، على إعادة المواءمة بين الأسعار واستعادة جزء من القدرة التنافسية المفقودة لبعض البلدان، من خلال منح أرباب العمل المزيد من المرونة في التوظيف والفصل من العمل والإبقاء على نمو الأجور تحت السيطرة.

غير أن الحد من ارتفاع الأجور الاسمية واستخدام الضرائب في تعديل الأسعار النسبية بين الاستهلاك والعمل — والمعروف فنيا بتخفيض العملة باستخدام السياسة الضريبية (fiscal devaluation) — يمكن أن يساعد على تعجيل عملية إعادة التوازن هذه. ويمكن دعم إعادة التوزيع بين مختلف القطاعات عن طريق سياسات أكثر فعالية على المستوى المركزي في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك استهداف الاستثمار والاستفادة من موارد التمويل على مستوى الاتحاد الأوروبي.

الرسم البياني ١

اتساع الفجوة

من المتوقع أن يختلف النمو في أوروبا، لا سيما في الجنوب، اختلافا حادا عنه في الولايات المتحدة.

(مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مستوى الذروة = ١٠٠)

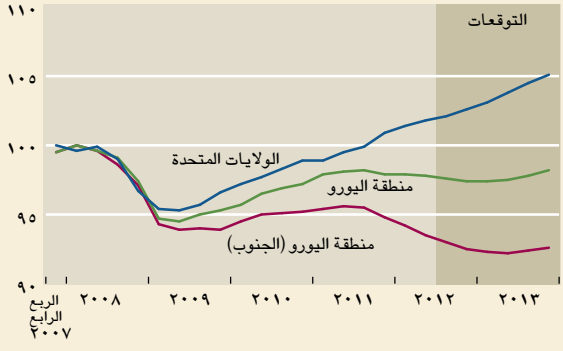

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتبين تجربة أوروبا أن من شأن الإصلاح الهيكلي تحقيق عائد كبير (راجع الإطار ١)، وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى الآثار الإيجابية طويلة الأجل لإصلاح أسواق العمل والمنتجات على الإنتاجية والنمو والتوظيف.

وللمقارنة بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل، تم عمل محاكاة لأثار فرادى الإصلاحات الهيكلية على الناتج باستخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF — راجع الإطار ٢). وقد حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أفضل الممارسات في أسواق العمل والمنتجات وسياسات المعاشات التقاعدية. وقد توصلت دراستنا إلى أنه إذا أجرت بلدان منطقة اليورو تغييرات لسد ٥٠٪ من الفجوة بين سياسات أسواق العمل والمعاشات التي تطبقها وأفضل الممارسات التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن إجمالي الناتج المحلي سيرتفع في المتوسط بنحو ١,٥٪ خلال فترة خمس سنوات. وتزداد المكاسب بنسبة ٢,٢٥٪ إضافية إذا تم السعي إلى إصلاح سوق المنتجات أيضا (راجع الرسم البياني ٢).

وقد توصلت تحليلات أخرى لنتائج مماثلة. فعلى سبيل المثال، توصلت منظمة الاقتصاد والتعاون في ميدان التنمية إلى أن الإصلاحات الشاملة والطموحة من شأنها إضافة نقطة مئوية واحدة سنويا لمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي لمدة ١٠ سنوات في معظم بلدان منطقة اليورو (OECD, 2012).

وتعتبر هذه المكاسب المحتملة كبيرة، لكن الجهد المطلوب لتنفيذها كبير أيضا مع تواضع العائد على المدى القصير جدا، لا سيما بالنسبة لإصلاحات سوق المنتجات والتي تستغرق وقتا لتنفيذها. ونظرا لتباطؤ أسواق المنتجات في تطبيق أفضل الممارسات مقارنة بأسواق العمل، فإن تركيز الإصلاح في هذا المجال يبدو أنه يحقق عائدا أكبر بكثير.

وتشير نتائج المحاكاة أيضا إلى ما يترتب على مجموعة الإصلاحات واسعة النطاق من آثار كبيرة يعزز بعضها بعضا. فعلى سبيل المثال، سنجد أن البلد الذي لا يعمل سوى على سد الفجوة في سوق العمل، من المتوقع أن يشهد نموا أقل مقارنة بالبلد الذي يسعى إلى سد الفجوة في أسواق المنتجات أيضا.

وإلى جانب ذلك، يمكن للإصلاحات في أحد البلدان أن تساعد البلدان الأخرى أيضا، لا سيما من خلال الآثار المترتبة على زيادة التجارة والإنتاجية. فإذا قامت إسبانيا بإصلاح سوق العمل بها، فإن ذلك يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو في بقية أجزاء منطقة اليورو. وبوجه عام، يبين التحليل أن بلدان جنوب منطقة اليورو تستفيد من الإصلاحات في بلدان الشمال أكثر مما تستفيد بلدان الشمال من الإصلاحات في الجنوب، نظرا لأن اقتصادات شمال منطقة اليورو أكبر حجما ومستويات إنتاجيتها أعلى.

لكن من غير المحتمل أن تعطي الإصلاحات دفعة كافية للنشاط في الأجل القصير أثناء الركود الاقتصادي الحالي. وربما يكون تنفيذ هذه الإصلاحات أثناء الهبوط الاقتصادي أكثر صعوبة من التنفيذ في أوقات أفضل. وتهدف الإصلاحات الهيكلية مثل إصلاحات أسواق المنتجات والعمل إلى تحسين المنافسة والإنتاجية، وبالتالي تعزيز جانب العرض في الاقتصاد، وقد لا تحقق أي عائد في الأجل القصير إذا كان الطلب الكلي ضعيفا وكانت الطاقة الإنتاجية زائدة.

الإطار ١

عائد الإصلاح

تعد هولندا في ثمانينات القرن الماضي والسويد في تسعينات القرن الماضي مثالين يبينان كيف يمكن أن تعالج الإصلاحات ضعف الأداء الاقتصادي.

فقبل الإصلاحات، كان أداء البلدين دون المستوى المعتاد لفترة طويلة. وعندما تفاقمت المشكلة جراء ركود عميق (في هولندا في الفترة ١٩٨٠–١٩٨٢) أو أزمة مصرفية (في السويد في الفترة ١٩٩٠–١٩٩٢)، تحول مسار السياسات، وعلى مدى عشر سنوات، تم القيام بإصلاحات واسعة على مستوى سياسة الاقتصاد الكلي وعلى جانب العرض. وتم تخفيض نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ، مما ساعد على تخفيض عجز المالية العامة المرتفع والضرائب المرتفعة؛ وتمت زيادة مرونة أسواق العمل، وزيادة حوافز العمل؛ وتم إصلاح أسواق المنتجات لتعزيز المنافسة. وقد شهدت السويد عقدين من النمو السريع، وتشتهر هولندا بمعجزة التوظيف.

ما هي الدروس المستفادة من هذه التجارب في البلدان الأخرى؟

أولا، الإصلاحات ذات **خصوصية قُطْرية**. ففي هولندا، ركزت الإصلاحات على زيادة معدل توظيف العمالة المنخفض جدا (نتيجة الزيادة السريعة جدا في الأجور)؛ وفي السويد، ركزت الإصلاحات على زيادة نمو الإنتاجية المخيب للآمال (الذي حدث من ارتفاعه الصناعات القديمة والقيود التنظيمية المفرطة). وقد ساعد على إعادة تنشيط الاقتصاد في السويد إجراء تعديل الكبير بالتخفيض في سعر الصرف الفعلي الأساسي نتيجة انخفاض قيمة العملة. غير أن الإصلاحات في كلا البلدين انطوت على عناصر مشتركة تمثلت في الحد من دور الحكومة في الاقتصاد، وزيادة المنافسة، وتغيير الحوافز.

ثانيا، يجب **تطويع** الإصلاحات **بمرور الوقت** مع تغير طبيعة الاختناقات. ففي هولندا، كانت المشكلة في البداية نقص الطلب على العمالة، لذا ركزت السياسات على تخفيض تكاليف الأجور. وعندما زاد التوظيف، تحول مسار الإصلاحات نحو زيادة عرض العمالة.

ثالثا، التأثير الكامل للإصلاحات **يتراكم بمرور الوقت**.

الإطار ٢

النموذج

النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF) هو نموذج للتوازن العام يُستخدم على نطاق واسع في صندوق النقد الدولي، وفي عدد قليل من البنوك المركزية، لتحليل السياسات والمخاطر في عدد من البلدان.

وكانت قوة النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل دائما تكمن في فائدته في تحليل سياسة المالية العامة ودراسة الروابط المالية والاقتصادية الكلية.

الرسم البياني ٢

إحداث تغيير

قد يرتفع إجمالي الناتج المحلي ارتفاعا كبيرا إذا نفذت بلدان منطقة اليورو الإصلاحات التي تتوافق مع أفضل الممارسات التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية.

(نوع الإصلاح)

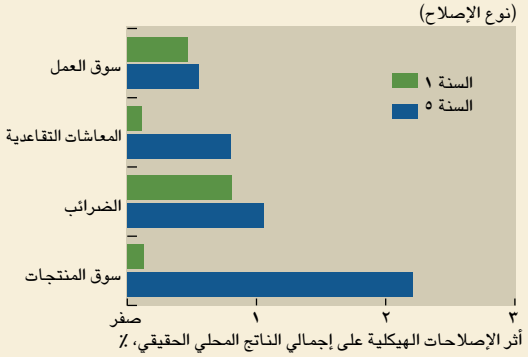

أثر الإصلاحات الهيكلية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٪

المصدر: حسابات المؤلفين استنادا إلى النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الصادر عن صندوق النقد الدولي.

فعلى سبيل المثال، قد لا يؤدي تغيير قواعد الحماية الوظيفية إلى تشجيع التوظيف في الأجل القصير، لكنه قد يؤدي في الواقع إلى زيادة البطالة، حيث يتخلص أرباب العمل من العمالة الزائدة دون عقوبة. وبالمثل، فإن تخفيض تأمينات البطالة أو زيادة سن التقاعد يقلل من الدخل المتاح لؤلئك المدفوعين للبحث عن عمل لا يجدونه. لكن هذه التغييرات مهمة لإعادة تنشيط النمو في الاتجاه العام.

خيارات السياسات

إذن ما الذي يمكن عمله؟ في سياق انخفاض النمو في الاتجاه العام، ومشكلات القدرة التنافسية في العديد من البلدان، والحاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة لخفض الدين الذي لا يمكن الاستمرار في تحمله والعجز الكبير، على منطقة اليورو اتباع منهج متعدد الجوانب. غير أنه من قبيل الوهم محاولة الخروج من الأزمة باستخدام نموذج نمو ما قبل الأزمة يعتمد على قوة الطلب المحلي في بلدان الجنوب. فقد ثبت أن هذه الاستراتيجية غير قابلة للاستمرار.

أولا، ينبغي الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لأنها تستغرق وقتا لحين تحقق كامل إمكاناتها. وقد أحرزت بعض البلدان، لا سيما في الجنوب، تقدما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة بين المعايير الفعلية والممكنة لتعظيم النمو. وتتناول دراسة Barkbu, Rahman, and Valdés (2012) التقدم المحرز حتى الآن وتضع أولويات إصلاح محددة وذات خصوصية قُطْرية لجميع بلدان منطقة اليورو.

وفي جنوب منطقة اليورو، يجب أن تؤدي السياسات الهيكلية إلى تحسين كفاءة إنتاج السلع التجارية للمساعدة في استعادة القدرة التنافسية. وفي الأجزاء الأخرى، يجب أن تؤدي السياسات إلى إتاحة فرص تجارية في قطاع الخدمات لتعزيز النمو الممكن.

وينبغي أن تكون إصلاحات سوق العمل ذات خصوصية قُطْرية، تستهدف تعديل الأسعار النسبية في الجنوب وزيادة نسبة المشاركة في سوق العمل في الشمال.

وثانيا، ينبغي استكمال هذه الإصلاحات بسياسات تعزز الطلب الكلي في الأجل القصير لتجنب حالات الانكماش الحادة غير المبررة والتي يصعب تحويل مسارها. وهذه ليست توصية بإجراء دفعة مالية بسيطة، ولكنها وسيلة لمواجهة العوامل التي تزيد من صعوبة الإصلاح. وهي تتسق مع الضبط السريع لأوضاع المالية العامة عندما تكون الضغوط السوقية حادة وضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا في أماكن أخرى، مما يسمح بعمل أدوات الضبط التلقائي وجعل التعديل داعم للنمو بقدر الإمكان.

وسوف يوقع الحد من الاختلالات في أوروبا ضررا أقل على النشاط الاقتصادي إذا ما استمر تعديل الأسعار النسبية.

ومنذ بداية الاتحاد النقدي، أدى ارتفاع الأسعار وتكاليف العمالة في بلدان جنوب منطقة اليورو إلى انعدام القدرة التنافسية لهذه البلدان. وقد تم سد جزء من هذه الفجوة التنافسية على مدار السنوات القليلة الماضية، لكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوجيه الطلب الخارجي الإضافي إلى الجنوب والحفاظ على العملة المشتركة.

ويجب أن يكون معدل ارتفاع الأسعار في جنوب أوروبا أقل منه في الشمال، وهو ما يستلزم كبح الأجور الاسمية في الجنوب ونمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية في الشمال (راجع الرسم البياني ٣).

وثالثا، فإن منطقة اليورو بحاجة إلى التحرك بوضوح نحو اتحاد أكثر اكتمالا (راجع دراسة IMF, 2012). وللاستفادة من التقدم المحرز مؤخرا على صعيد السياسات، والذي ساعد على الحد من المخاطر، يتعين على أوروبا أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بالفعل بتطبيق سياسات أكثر دعما في هذا الصدد على مستوى جميع البلدان لأوروبية وإصلاح آلية التحول النقدي المعطلة.

ويجب تنفيذ واستكمال لبنات البناء الأولى للاتحاد المصرفي الذي تم الاتفاق على إقامته في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في يونيو ٢٠١٢ ـ الإطار الرقابي الموحد ـ ببرنامج للتأمين على الودائع في منطقة اليورو وآلية لتسوية أوضاع البنوك واحتياطيات وقائية مشتركة كافية.

وللحد من نزوع الصدمات الاقتصادية في أحد البلدان إلى تهديد منطقة اليورو ككل، يجب زيادة التكامل المالي ـ الذي يجمع بين تعزيز الحوكمة المركزية وزيادة اقتسام المخاطر ـ بالتوازي مع إقامة الاتحاد المصرفي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أي استراتيجية معقولة أن تقر بأن جانبا من الأداء الضعيف الحالي يتعذر تجنبه لأن عددا من البلدان يصحح تجاوزات الماضي. فعلى المنطقة إصلاح ميزانياتها العمومية، والحد من الإفراط في الاقتراض وما له من آثار سلبية قصيرة الأجل على النشاط الاقتصادي. ولا تزال هناك معوقات شديدة للنمو تتمثل في الحد من الرفع المالي في البنوك ـ وهو إجراء ضروري للقضاء على طفرة الائتمان السابقة للأزمة ـ وزيادة مدخرات القطاع الخاص، وضبط أوضاع المالية العامة الذي يتعذر تجنبه لخفض الدين والعجز.

وإلى جانب سياسات الطلب الهيكلية والانتقائية لتعزيز النمو وتصحيح الفجوة التنافسية، فإن الالتزامات الراسخة من جانب صناع السياسات تجاه اتحاد أكثر صلابة من شأنها تعزيز الثقة ودعم الانتعاش. ■

برغليوت باركبو وجسمين رحمن، خبيرتان اقتصاديتان في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٣

إزالة الفروق

لمعالجة الاختلالات، يجب أن يرتفع التضخم في شمال أوروبا وينخفض في جنوبها، مما يؤدي إلى توجيه الطلب من الشمال إلى الجنوب.

(معدلات التضخم في شمال وجنوب منطقة اليورو، ٪)

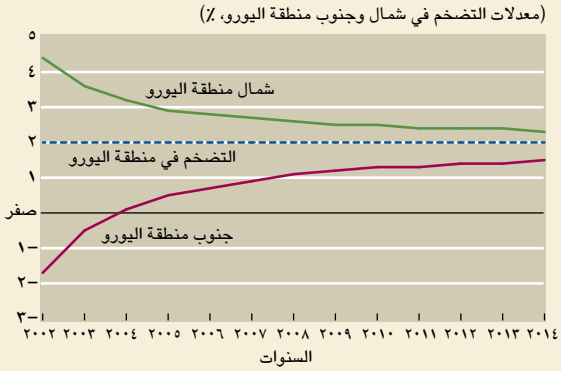

المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام نشرات المعلومات؛ وحسابات المؤلفين.
ملاحظة: مزيج معدلات التضخم (التي تجعل متوسط معدل التضخم ٢٪ في منطقة اليورو) وعدد السنوات المطلوب لسد الفجوة المتراكمة في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية منذ ١٩٩٨.

المراجع:

Barkbu, Bergljot, Jesmin Rahman, Rodrigo Valdés, and a staff team, 2012, "Fostering Growth in Europe Now," IMF Staff Discussion Note 12/07 (Washington: International Monetary Fund).

International Monetary Fund (IMF), 2012, Euro Area Policies: 2012 Article IV Consultation, *IMF Country Report 12/181 (Washington).*

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2005, OECD Observer (Paris).

———, *2012,* OECD Economic Surveys: Euro Area *(Paris).*